

اختفاء قسري لـ اثنين وثلاثين مليار ونصف !



الأربعاء 25 يناير 2017 09:01 م

كتب: د[عز الدين الكومي

د[عز الدين الكومي

بعد آلاف من حالات الاختفاء القسري التي تمارسها داخلية الانقلاب ضد الشرفاء من شباب الوطن، تأتي وزارة مالية الانقلاب لتمارس هي الأخرى الاختفاء القسري لمليارات الجنيهات من الموازنة العامة للدولة!!

فقد حاول برلمان عبد العال أن يلعب دور بطولة زائفة، وأنه يمارس الرقابة على حكومة الانقلاب، فأعلن أثناء مناقشة الحساب الختامي لموازنة العام المالي السابق 2014 / 2015، وعند استعراض التقرير السنوي للجهاز المركزي للمحاسبات وملاحظاته على إيرادات الدولة ومصرفاتها، كشف عن واقعة خطيرة تمثلت في اختفاء اثنين وثلاثين مليار ونصف المليار من الجنيهات من خزينة الدولة، كانت ضمن الإيرادات التي وصلت مصر عن طريق مساعدات ومنح من دول عربية وأجنبية عام 2015!!

وزارة مالية الانقلاب قدمت ردًا على هذه الملاحظة، لكن هذا الرد جاء على طريقة نجيب الريحاني: شيء لزوم الشيء، فلم يقنع لجنة الخطة والموازنة ببرلمان العسكر، التي اعتبرت رد مالية العسكر غير مقنع، فضلا عن أنه لم يوضح كيفية إثبات هذا المبلغ في الموازنة!!

الجهاز المركزي للمحاسبات ورئيسه جينة، وهو الوحيد الذي أبقى عليه العسكر، من كل الذين عينهم الرئيس مرسي، كشف عن اختفاء اثنين وثلاثين ونصف مليار جنيه، من إيرادات الموازنة المصرية للعام 2014 - 2015، وطالب الجهاز الحكومة بالكشف عن مصير هذه الأموال!! لكن وزير مالية الانقلاب، أكد في يونيو الماضي، أن المنح التي حصلت عليها مصر من الدول العربية الراعي الحصري للنظام الانقلابي بلغت مائة وثمانية وعشرين مليار مليار جنيه، خلال الأربعة أعوام الماضية، وأنه تم استخدامها في خفض عجز الموازنة!!

لكن الحقيقة أن النظام الانقلابي وعقب انقلاب يوليو المشؤوم على الرئيس المنتخب الدكتور محمد مرسي، تلقى مساعدات وقروضًا ومنحًا نقدية ونفطية تقدر قيمتها بأكثر من سبعين مليار دولار!! والسؤال ببساطة شديدة جدا أين ذهبت هذه الأموال؟

والطريف أن التأكيد على الاختفاء القسري لهذه المليارات، جاء بعدما نشرت نشرت صحيفة "الأهرام" شبه الرسمية تقريرًا لها بعنوان: أخطر تقرير نيابي، ذكرت فيه أن الموازنة لم تتضمن إيرادات بنحو اثنين وثلاثين ونصف مليار جنيه، حيث تضمن التقرير نتائج الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة عن السنة المالية 2014-2015، والتي كانت قد ناقشها البرلمان خلال الأيام الماضية من خلال لجنة الخطة والموازنة ببرلمان العسكر!! وأنه تبين حدوث العديد من التجاوزات بحق المال العام، بوحدات الجهاز الإداري للدولة، تمثلت في الاستيلاء على أموال الحسابات والصناديق الخاصة وتوصى اللجنة بضرورة سرعة إقرار التعديلات التشريعية التي بموجبها تؤوّل أموال الحسابات والصناديق الخاصة إلى الموازنة العامة للدولة، وذلك لضمان منع حدوث مثل هذه التجاوزات والعمل على تخفيف عجز الموازنة العامة للدولة!!

الصناديق الخاصة هي الباب الخلفي لفساد علي بابا والأربعين حرامي!!

لكن المؤسف أن هذه الهبات والمنح والمساعدات، ذهبت إلى حسابات جنرالات كامب ديفيد، ولم يستفد الشعب منها في شيء، ودليل ذلك أنه لم تحل مشكلة واحدة من المشاكل المزمنة التي تعاني منها البلاد، مثل الفقر والبطالة وارتفاع أسعار السلع الضرورية وتدني الخدمات وغير ذلك، كما أن هذه المنح والمساعدات لم تدخل ضمن الاحتياطي من النقد الأجنبي!! ولكن هذه الأموال ذهبت إلى حسابات العسكر، تحت بند مخصصات أخرى، كما أنها ذهبت لبناء المزيد من السجون والمعتقلات والمشاريع، ومخصصات للقضاء الشامخ وداخلية الانقلاب والأذرع الإعلامية والكلاب النابحة، ولصوص المال العام، ممن يقودون الثورة المضادة، المساندة للنظام الانقلابي، هذه الأموال ضاعت في المشروعات الوهمية، التي ينفذها النظام الانقلابي، كما هو الحال في مشروع التفريضة، الذي جلب الخراب للبلاد وضياع كل الاحتياطي النقدي، وانهيار الجنية بصورة غير مسبوقة!!

لكن بعد الاختفاء القسري لكل هذه المليارات، ماذا يمكن أن نقول؟ هل سيخرج علينا عدد من الخوابير الأمنية والاستراتيجية وجنرالات الخيال العلمي، ليقولوا لنا أن هذه الأموال سرقها الإخوان، ووجودها في بيت حسن مالك؟؟ لكن هذه بالذات لا يصدقها أحد؛ لأنه لم يثبت على أحد منهم أية قضية من هذا النوع، أم سيقولون أن أهل الشر استخدموا السحر، فأعطوها لعفركوش، وأنهم يحاولون الاتصال بأم خديجة المغربية لتضرب المنديل لمعرفة مصير المليارات المختفية؟؟!!

وكان قائد الانقلاب رفض إقرار موازنة 2014/2015، وأعادها مرة أخرى لوزارة المالية لتعديلها بعد الالتزام بالملاحظات الرقابية، ولكن

المالية على ما يبدو نامت في العسل، وبعدها تمت إقالة جنية، وتشددت ودنه جامد، لما أعلن أن حجم الفساد بأجهزة دولة العسكر بلغ ستمائة مليار جنيه، وبعدها قائد الانقلاب اعتمد الميزانية، وأرسلها لبرلمان عبد العال، بعد فترة تأخير وصلت لستة أشهر في مخالفة صريحة للدستور والقانون!!

لكن ليس هناك مشكلة عند النظام الانقلابي الذي دمر البلد وخرب اقتصادها، طالما أنَّ التطبيل والتهليل في الإعلام الانقلابي مستمر، سيتم تسويتها .. والورق ورَقنا والدفاتر دفاترنا!!

يوم أن وقف قائد الانقلاب مرهقاً في ندوة تثقيفية لعسكر كامب ديفيد، بعد أسبوعين من الاحتفال بالتفريعة قائلا: أما بقول قناة السويس، بحسابات المشروعات البسيطة، أنا بكلم كل المصريين بالمناسبة، مش بكلم فئة بعينها، الإنسان البسيط واللي ما بيقراش ويكتب، عايزه يعرف القناة دي اتكلفت عشرين مليار جنية، لو أنا خلصتها في ثلاث سنين، العشرين مليار هيتخدم عليهم كفلوس خدتها من الناس ندفع عليها فوائد، أنا باقولكم وأنا باتكلم دلوقتي، إذا كان على العشرين مليار بتوع قناة السويس، دلوقتي بفضل الله سبحانه وتعالى، دخل القناة الزيادة اللي زاد من (45/47) سفينة في اليوم إلى (60/63) في المتوسط، يعنى إيه؟ لو على العشرين مليار اللي إحنا دفعناهم، إحنا جبناهم ..

صحيح كده، مش المشاريع بتتسبب كده؟ وبدل من أن يقوم أحد العسكر ليبين له كذبه، فإذ بالقاعة تدوي بالتصفيق الحاد من الضباط المثقفين!!

وصدق الله القائل: {فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَاَطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ} [سورة الزخرف: 54].

المقال يعبر عن رأي كاتبه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي نافذة مصر